في كلمته خلال حفل الختام

سلمان الحمود : مشروع الدولة التدريبي أثبت أننا نعمل من أجل رفعة الوطن

■ نعي وندرك تماما حجم وتنوع التحديات التنموية التي تواجه المجتمع

الشيخ سلمان الحمود متحدثا

صورة جماعية للحضور

■ حجم المسؤولية أصبح يتجاوز خبرة ودور ومقدرة اي وزارة او مؤسسة

■ وزارة الدولة لشؤون الشباب ليست بديلا لاحد بل مكملة للجهود التي تبذل من الجميع

■ الشيخة الزين الصباح : معالجة الظواهر السلبية من أهم القضايا التي تتبناها وزارة الشباب

أشاد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود بمشروع الدولة التدريبي لتنمية واستثمار طاقات الشباب الذي تبنته وزارة «الشباب» معتبرا اياه إثباتا «اننا نعمل لرفعة الوطن».

وقال الشيخ سلمان الحمود في كلمته خلال حفل ختام المشروع في فندق الجميرة امس «إننا ننظر في وزارة الشباب إلى هذا المشروع باعتباره ترجمة لتوجيهات ومعاني كلمات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الذي يرى أن ثروة الكويت الحقيقية تكمن في ابنائها وهي ثروة لا تعادلها ثروة فهم عماد المستقبل وأمل الوطن وعلى سواعدهم تبنى الحضارات».

وأضاف أن وزارة «الشباب» تنظر إلى هذا المشروع الحيوي باعتباره نموذجا للمشاريع الوطنية الاخرى التي يسعون إلى تنفيذها «فعدد الجهات المشاركة وتنوعها وطبيعة الكوادر الوطنية التي تم تدريبها ووجود الجامعة ودورها كشريك والمادة العلمية المستهدفة تمثل مؤشرات حقيقية لصدق التوجه والعمل ومقدمات لضمان شمولية الاثر واستدامته لنجاح اي مشروع تنفيذي».

وأعرب عن الشكر لكل من ساهم في تنفيذ المشروع والاشراف عليه مثمنا كل ما بذلوه من جهود خلال فترة تنفيذ هذا المشروع الريادي فكرا ومنهجية وإخراجا لاسيما جامعة الكويت ممثلة بكلية التربية وأعضاء التدريب على حسن جهودهم في تدريب هذه الكوكبة من الكوادر الشبابية.

وأكد الشيخ سلمان الحمود اهمية دور الشباب في صياغة هذا المشروع مخاطبا إياهم قائلا «انتم أيها الشباب عمق هذا الوطن الاستراتيجي وأمله ومعقل رجاله وهنا تتجلى حكمة سمو أمير البلاد الذي اصدر مرسوم انشاء وزارة الدولة لشؤون الشباب».

وذكر ان الوزارة هي الجهة الحاضنة للشباب والتي تعمل على تنسيق وتعاون الجهود الوطنية وتشجع على اطلاق الاستراتيجيات والسياسات والمبادرات والبرامج التكاملية والشمولية من أجل ضمان تنمية ومشاركة الشباب المجتمعية وتمكينهم من القيادة والريادة والابداع في دولتنا الحبيبة وخارجها.

وأكد أن وزارة الدولة لشؤون الشباب تعي وتدرك تماما حجم وتنوع التحديات التنموية التي تواجه المجتمع

لافتا الى أن حجم المسؤولية أصبح يتجاوز خبرة ودور ومقدرة وزارة او مؤسسة بعينها أو حتى حكومة بأكملها لتشمل كل القطاعات الاخرى في المجتمع من قطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدني ومجلس الامة ومؤسسات التنشئة الاجتماعية اضافة الى ما تتحمله الاسرة من دور وطني في التنشئة الصحيحة وترسيخ قيم المواطنة والتسامح وكذلك الشباب انفسهم.

وقال «إن دور الوزارة بهذا الفهم ليس خدميا أو تنفيذيا مباشرا بل هو دور تنسيقي وتوجيهي واشرافي واستشرافي يهدف الى خلق اساس العمل التنموي الشبابي عبر رسم توجهات الدولة الاستراتيجية وسياساتها الوطنية في ما يتعلق بتنمية الشباب وتمكينهم والعمل على ايجاد قاعدة معرفية وادارية وبرامجية تؤسس لمشاركة اكثر منهية واحترافية للشباب في تحقيق تنميته المستدامة».

وأوضح الشيخ سلمان الحمود أن وزارة الدولة لشؤون الشباب «ليست بديلا لاحد أو منافسا لآخر بل الوزارة مكملة للجهود الطيبة التي تبذل من الجميع لخدمة قطاع الشباب في الدولة».

وذكر أن مشروع الدولة التدريبي انطلق وفق خطة تنفيذية تعتمد على ثلاثة مستويات وتم تدريب عدد 720 متدربا بالمستويين الاول والثاني ومن ثم تم اجراء مجموعة من الاختبارات التي اعقبها تخريج عدد 273 متدربا هم معقل الامل من اجل تحقيق التنمية المستدامة المرجوة من المشروع.

وأضاف انه «بناء عليه لابد من ان تتبع المشروع خطوات عملية ترسخ ما تم تاسيسه وتنظيمه أصبح من الضروري تبني آلية لمتابعة جميع الشرائح الشبابية للاستفادة من طاقتها في عملية البناء والتنمية».

وذكر أن هذه الشرائح يجب ان تمثل كل الجهات الوطنية المشاركة والجهات التي يمكن ان تشارك في المستقبل بحيث تعمل على وضع خطة وطنية شاملة تصل فيها للشبان والشابات في كل مواقع عملهم وتعمل على ان يصبح هذا المشروع جزءا من منظومة الجامعات التدريبية وجزءا من فلسفة الوزارات والجهات المشاركة في بناء قدرات الكوادر الشبابية.

وخاطب الشيخ سلمان الحمود الشباب المتخرج من البرنامج قائلا «ها قد أصبحتم شركاء في الواجب بما تدربتم عليه وننتظر منكم حسن التطبيق والمواظبة من اجل تحقيق التنمية المنشودة للمجتمع متجاوزين ما قد يعترضكم من معوقات مستلهمين من صاحب السمو امير البلاد وسمو ولي عهده الامين معاني العمل والمواطنة والعطاء والعمل الانساني».

من جانبها قالت وكيلة وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح في تصريح للصحافيين على هامش الحفل «إن مشروع الدولة التدريبي لتنمية واستثمار طاقات الشباب هو ثمرة التعاون بين الوزارة والصرح التعليمي المتمثل في جامعة الكويت نأمل من خلاله ومن خلال الطاقات الشبابية الموجودة معالجة الظواهر السلبية في المجتمع».

ولفتت الشيخة الزين الى ان هذا البرنامج التدريبي استمر التدريب فيه على مدى ثلاثة اشهر بمشاركة 720 طالبا وطالبة وتم تخريج 273 من الشباب المتدربين.

وأكدت ان معالجة الظواهر السلبية من اهم القضايا التي تتبناها وزارة الشباب بالتعاون مع الجهات المعنية سواء كانت حكومية او خاصة للوصول الى تحقيق الاهداف المرجوة من المشروع.

وذكرت أن تنمية الشباب مسؤولية الدولة والتحدي اليوم مشترك مبينة ان الوزارة لديها إدارة كاملة تختص بالبرامج التدريبية للشباب وتأهيل القادة منهم وتعمل على مدار 24 ساعة «واليوم نرى الشباب المتلقي متمسكا بالقيم وهم الهدف الاساسي لانشاء الوزارة ولابد من وضع البنى التحتية التعليمية النموذجية لهم».

وعن اهم المبادرات الخاصة بالوزارة افادت بوجود إدارة مبادرات تدعم المبادرات الشبابية في جميع المجالات «ولدينا مشاريعنا الخاصة و«مبادراتنا» هو المشروع الأم والمظلة الأساسية التي تدعم جميع المشاريع».

وأشارت إلى إطلاق مشروع «مبادراتنا» أخيرا أيضا الذي احتضن المواهب الشبابية في المحافظات الست بالتعاون مع وزارة التربية «ولدينا برنامج «عدسة» وهو حاضن لفنون المرئي والمسموع ومشروع «أيادينا» وهو المنصة الإلكترونية للعمل التطوعي في الكويت».

أكد انه سيخدم أهل الكويت وسيعمل على تنشيط القطاع الخاص

العبيدي : قانون التأمين الصحي للمتقاعدين سيرى النور قريباً

العبيدي متحدثا لوسائل الاعلام

أكد وزير الصحة الدكتور علي العبيدي أن قانون التأمين الصحي للمتقاعدين سيرى النور كحد اقصى خلال شهر سبتمبر المقبل مشيرا الى أن هذا القانون سيخدم أهل الكويت وسيعمل على تنشيط القطاع الخاص.

وقال العبيدي في كلمة على هامش افتتاحه مؤتمر ومعرض الكويت الوطني لاقتصاديات الصحة امس إن المؤتمر يتزامن مع استعدادات الوزارة للبدء بتطبيق قانون التأمين الصحي على المتقاعدين للمرة الاولى.

وأضاف أن الهدف من ذلك يتمثل في تطوير الخدمات الصحية لتلك الشريحة المهمة في المجتمع وتحقيق ما يستحقونه من خدمات ذات جودة عالية وبالتعاون مع الشركاء في تنفيذ هذا المشروع الطموح من القطاع الصحي الاهلي وشركات التأمين الوطنية.

وأوضح أن الوزارة وضعت اقتصاديات الصحة ضمن برامجها وسياسات عملها وحرصت منذ ثلاثين عاما على إصدار تقارير سنوية عن تحليل التكاليف وإعداد المؤشرات وإتاحتها لواضعي السياسات ومتخذي القرارات تنفيذا لقرارات منظمة الصحة العالمية.

وذكر ان المؤتمر يعبر عن رؤية واعية من جانب الجهة المنظمة للمؤتمر وادراك لاهمية الحوار العلمي والموضوعي وتبادل الاراء والخبرات بين المختصين حول الجوانب المختلفة لاقتصاديات الصحة ومجابهة التحديات التي تواجهها ومن بينها تحدي تمويل الرعاية الصحية والادارة الحكيمة والرشيدة لمصادر التمويل المختلفة وتوجيهها نحو الاولويات المبنية على التخطيط العلمي السليم.

ولفت إلى أن الجهات المختصة تسعى الى تحقيق افضل عائد للموارد على الصحة بمفهومها الشامل وليس مجرد علاج الامراض وتحقيق افضل استثمار بالصحة اذ انها القاطرة الرئيسية للتنمية الشاملة والمستدامة.

وذكر العبيدي ان المؤتمر يتزامن مع قرب وضع اللمسات الاخيرة للاهداف العالمية الجديدة لما بعد 2015 للتنمية الشاملة والمستدامة ومنها ما يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة بما يعنيه ذلك من توفير للموارد ومصادر التمويل ووضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج ومؤشرات المتابعة العلمية التي تكفل التأكد من التنفيذ الرشيد والحكيم وصولا الى تحقيق الغايات حسب الخطط والبرامج الزمنية.

وبين ان المؤتمر يكتسب اهميته على المستوى الخليجي حيث يتزامن مع صدور قرار وزراء الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي باعتماد وثيقة اعلان الرياض لقياس اداء النظم الصحية وذلك بمؤتمر وزراء الصحة رقم 78 المنعقد في الرياض.

وقال إن هذا الاعلان يعد إطارا للعمل بمنهجية علمية وباستخدام المعايير والمؤشرات الموضوعية للقياس وللتقييم المستمر لاداء النظم الصحية والتأكد من استجابتها على جميع مستويات التخطيط والتنفيذ بالقطاعات والمجالات المختلفة وتوجيهها نحو الاستثمار مرتفع العائد بالصحة.

واشار العبيدي الى ان المؤتمر يتزامن محليا مع بدء تنفيذ الخطة الانمائية للدولة وبرنامج عمل الحكومة التي تتضمن العديد من البرامج التي تهدف الى تعزيز السلوكيات الصحية.

ولفت في هذا الشأن إلى برنامج التصدي لعوامل الخطورة للامراض المزمنة غير المعدية وفي مقدمتها التدخين والتغذية غير الصحية والخمول البدني ومن خلال وضع وتنفيذ العديد من السياسات والاجراءات ذات المردود العالي والجدوى لتعزيز الصحة والحد من الاعباء المترتبة على ارتفاع معدلات الامراض المزمنة غير المعدية والتي تثقل كاهل النظم الصحية وتستنزف الموارد ومصادر التمويل.

وقال العبيدي إن وزارة الصحة ادركت اهمية اقتصاديات الصحة ضمن برنامجها وسياسات عملها واهمية تحليل تكاليف الرعاية الصحية فحرصت منذ اكثر من ثلاثة عقود على اصدار التقارير السنوية عن تحليل التكاليف واعداد المؤشرات واتاحتها لواضعي السياسات ومتخذي القرارات بشفافية كاملة تساعد على اتخاذ القرارات الصائبة.

من جانبه ثمن الرئيس التنفيذي لمستشفى السلام الدولي والراعي الماسي للمؤتمر الدكتور طارق المخيزيم في كلمته رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لهذا الحدث منوها باهتمام سموه في تطوير القطاع الصحي في البلاد والنهوض به.

وقال المخيزيم إن هذا المؤتمر يأتي استكمالا لمسيرة الانشطة الطبية الكبرى التي حولت الكويت وجهة خليجية متميزة لاستضافتها واستقطاب اهتمام جهات عالمية مختصة لاستعراض خدماتها الداعمة لجهود الوزارة والقطاع الطبي الخاص لاحداث نهضة طبية في مجال الخدمات الصحية المقدمة بالكويت.

عقب افتتاحه مركز التقاضي

الصانع : إدارة الفتوى والتشريع من أهم أجهزة الدولة

■ المركز سوف يساهم في التنسيق بين قطاعات الدولة وربط أجهزتها مع بعضها البعض

الصانع متحدثا أثناء المؤتمر

■ مسألة الوقت مهمة جدا وليس من المقبول استقبال واستيعاب قصر العدل لقضايا الفتوى

■ الخطوة هي بداية الغيث وستتبعها خطوات اخرى تتعلق بالاستئناف وهو استخدام الوسائط الالكترونية ورفع الدعاوى

■ قانون جرائم تقنية المعلومات سيحال الى مجلس الوزراء وعقب اقراره سيحال الى مجلس الامة ليرى النور

أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع أن ادارة الفتوى والتشريع هي من أهم أجهزة الدولة حيث أنها تقوم بحماية المال العام وتحافظ على حقوق الدولة.

وقال الصانع في تصريح للصحافيين عقب افتتاحه مركز التقاضي في ادارة الفتوى والتشريع ان المركز سوف يساهم في التنسيق بين قطاعات الدولة وربط أجهزتها مع بعضها البعض.

واوضح ان مسالة الوقت مهمة جدا وليس من المقبول استقبال واستيعاب قصر العدل لقضايا الفتوى والتشريع ولذلك تم توفير مركز التقاضي في ادارة الفتوى والتشريع لإنجاز عملها بشكل سريع مضيفا انه عندما تم اطلاق شعار العدالة الناجزة كنا نعني ما يتضمنه هذا الشعار وايضا نعني ان العدل البطيء هو اشد انواع الظلم.

ولفت الى انه تم التنسيق مع رئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد وعليه تم العمل على ان يكون مركز التقاضي في إدارة الفتوى والتشريع مؤكدا ان هذه الخطوة هي بداية الغيث حيث ستتبعها خطوات اخرى تتعلق بالاستئناف حتى يتم اقرار التعامل عن بعد وهو استخدام الوسائط الالكترونية ورفع الدعاوى.

ومن جانبه اشاد رئيس الفتوى والتشريع المستشار صلاح المسعد في تصريح مماثل بمعالجة وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع آلية التأخير للقضايا في الوقت السابق من خلال افتتاح المركز الذي سيساهم بنتائج ايجابية تنعكس على مصالح المواطنين والدولة.

وقال ان افتتاح المركز هو البداية لتطوير ادارة الفتوى والتشريع والذي سيصب في خدمة العدالة مبينا ان الادارة تستقبل المئات من القضايا شهريا وهي تحتاج الى جهاز يتزامن مع هذه القضايا.

واشار المستشار المسعد الى ان العمل البطيء ينعكس على مصالح الدولة ومن الممكن ان تسقط القضايا بالتقادم وعندها تخسر الدولة المال العام.

وعلى صعيد متصل أعلن وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع انطلاق آلية تبسيط اجراءات التقاضي حتى يكون هناك عمل نوعي تقدم من خلاله خدمات افضل واسرع تعود بالنفع العام على المواطنين والمقيمين.

واضاف الوزير الصانع في مؤتمر صحفي عقده امس لعرض التجربة العملية لاستخدام الوسائط الالكترونية لبعض خدمات الوزارة للمتقاضين انه تم احالة العديد من المشاريع بالتنسيق مع مجلس الامة ومنها قانون محكمة الاسرة والمحاكم الاقتصادية والنيابة الادارية وتم تشكيل لجان لتنفيذ هذه القوانين ولمتابعة القوانين التي اقرت.

وقال ان قانون جرائم تقنية المعلومات سيحال الى مجلس الوزراء وعقب اقراره سيحال الى مجلس الامة ليرى النور اضافة الى قانون استقلالية القضاء الذي نعمل على رؤيته للنور في اقرب وقت مؤكدا حرصه على انهاء هذا المشروع.

وشدد على ضرورة الربط بين وزارة العدل ووزارات الدولة لكي لا يتم العمل بصورة فردية لتحقيق الغاية التي بدأنا العمل من اجلها وتحقيق شعار العدالة الناجزة.

وبدوره قال رئيس لجنة استخدام الوسائط الالكترونية في تطوير وتبسيط اجراءات التقاضي في الوزارة وكيل محكمة الاستئناف المستشار علي الضبيبي في المؤتمر نفسه ان عمل اللجنة يرتكز على تبسيط الاجراءات باستخدام الوسائط الالكترونية الخاصة بخدمات الوزارة المقدمة للجمهور.

وذكر المستشار الضبيبي انه عقب صدور قانون اعتماد التوقيع الالكتروني الذي سهل عمل اللجنة «رأينا الخطوات التنفيذية التشغيلية لعمل اللجنة على ارض الواقع بموجب هذا القانون ومن اهمها رفع الدعوى عن بعد عن طريق مكاتب المحاماة والطعون وتطبيق اجراءات التنفيذ عن بعد».

ولفت الى ان شعار العدالة الناجزة طبق بالفعل من خلال تلك الخدمات الالكترونية الدقيقة التي تم تدشينها للجمهور وبمتابعة من قبل العاملين في الوزارة مما سينعكس على سرعة الاجراءات.

واشاد المستشار الضبيبي بدور الوزير الصانع الداعم لعمل اللجنة وللجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في تسخير كافة امكانات الجهاز في خدمة عمل الوزارة وتحقيق شعار العدالة الناجزة.

من جانبه وجه رئيس الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عبداللطيف السريع الشكر لوزير العدل ولمسؤولي الوزارة على جهودهم الكبيرة في التعاون للربط مع مختلف جهات الدولة بناء على قرار مجلس الوزراء رقم 412 لسنة 2014 بالطلب من كافة الجهات الحكومية تقديم خدماتها الكترونيا عبر البوابة الالكترونية لدولة الكويت وكذلك الربط بينها وبين الجهات الحكومية المختلفة.

واعرب السريع عن سعادته لدعم الوزير الصانع لهذا المشروع لافتا الى ان وزارة العدل تم ربطها بشبكة الكويت للمعلومات المدنية وتم ربط اكثر من 56 جهة حكومية بهذه الشبكة وكذلك ربط الخدمات الالكترونية التي توفرها وزارة العدل عبر بوابتها الالكترونية مع البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت.

ولفت الى ان البوابة الالكترونية الرسمية لدولة الكويت تقدم اليوم اكثر من 1100 خدمة لكافة الجهات الحكومية وهو دليل واضح على سعي مختلف الجهات الحكومية لتقديم خدماتها الكترونيا عبر البوابة الرسمية لدولة الكويت وذلك دعما لمشروع الحكومة الالكترونية الذي تتبناه الجهات الحكومية اليوم بدعم ومساندة الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وبدوره قال وكيل وزارة العدل بالتكليف بدر الزمانان ان الوزارة تهدف من خلال طرح تلك المشاريع ان تعود الفائدة والنفع العام على المواطن الكويتي والمقيم في البلاد بتبسيط الاجراءات الخاصة بوزارة العدل.

وذكر ان للوزير الصانع الدور الرئيسي في طرح ودعم استخدام الاجراءات الالكترونية في عمل الوزارة من خلال بوابة العدل الالكترونية.

واشار الزمانان الى انه تم توفير خدمات الرسائل النصية للمراجعين مواطنين ومقيمين مجرد انهاء اجراءات التوكيلات لمواكبة للتطور التكنولوجي.

وبين ان من الاجراءات الالكترونية استخدام شريحة الكترونية للحفاظ على ملفات القضايا وحمايتها من التلف والفقدان بالاضافة الى اعتماد الرول الالكتروني في المحاكم.

وقام المسؤولون في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاحصاء في الوزارة خلال المؤتمر الصحافي بتقديم عرض مرئي لطريقة عمل بوابة العدل الالكترونية وشرح اقسامها وطرق عملها والخدمات المتاحة.